إتمام الأنس في عَروض الفُرس لطاهر الجزائري
قراءة في النص والتحقيق

الأستاذ الدكتور عبد الناصر عسّاف(*)

ممّا انتهى إلينا من مؤلّفات الشيخ طاهر الجزائري (ت ١٩٢٠) رسالةُ (إتمام الأنس في عَروض الفرس). وهي كما وصفها مؤلّفها: «رسالةٌ وجيزة، جمعتها لكشف اللَّبس عن عَروض الفرس». وقد عرّف فيها المؤلِّفُ بعروض الفرس في ضوء عروض العرب، مبيِّناً عمّا بينهما من مواطن اتّفاق واختلاف. وقد يُسلِمك الكلام فيها أحياناً إلى شيء من عروض الهند والترك. وكلُّ ذلك وشائجُ تصل هذه الرسالة بعلم العروض المقارن.

موضوع الرسالة:

هذه الرسالة تُخبرك بإعراض الفرس عن أبحر دائرة المختلِف (الطويل والمديد والبسيط)، وبحرَيْ دائرة المؤتلِف (الوافر والكامل) إعراضاً كان وراء قلّة نظم شعرائهم الشعر على هذه الأبحر. وهو ما عزاه المؤلّف إلى اختلاف مقتضى اللغتين: العربيّة والفارسيّة، وخصوصيّة كلٍّ منهما. وتُعرِّفك بما أجازه الفرس من تثمين بحر المديد الذي لم يستعمله العرب إلّا مسدَّساً، وتثمينِ كلّ بحر غالباً، حتّى تلك البحور التي لا تستعملها العرب إلّا مربّعةً

(*) عضو مجمع اللغة العربية بدمشق.

كالمقتضب؛ وأنّه قلّما يدخل في أبحرهم من الحذف ما تكون به الأبياتُ مشطورةً أو منهوكة أو مجزوءة. وتُخبرك بما ورد في (سبحة المرجان) لحسّان الهند (ت١٧٨٠م) عن اختلاف البحور العربيّة والفارسيّة والهنديّة إلّا في المتقارب وركض الخيل - وهو ضربٌ من المتدارك مخبون التفاعيل - والسريع. وتذكر لك تصرُّفَ الفرس بأبحر المنسرح والمضارع والمقتضب والمجتثّ التي جعلوها دائرة واحدة تصرُّفاً أبعدها عن الوزن العربيّ، وأنّهم جعلوا بحري السريع والخفيف في دائرة واحدة، واستنبطوا منها ثلاثة أبحر: الجديد، وأصله (فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن) مرّتين، والقريب، وأصله (مفاعيلن مفاعيلن فاعلاتن) مرّتين، وقد استعمله بعضُ المولّدين، وسمَّوه المنسرد؛ والمشاكل، وأصله (فاعلاتن مفاعيلن مفاعيلن) مرّتين، وقد استعمله بعضُ المولّدين، وسمَّوه المطَّرد؛ وأنّهم ولّدوا «الفريد» و«العميد» من الهزج. وتبيّن لك أنّ للفرس نوعين من القافية: أحدهما شاركوا فيه العربَ، والآخر اختصُّوا به، وفيه الرَّديف، وهو كلمةٌ فصاعداً تتكرّر في أواخر الأبيات، ويجعلون الرويَّ ما قبلها، ويلتزمون فيه ما يُلتزَم في الرويّ. وقد استعمله الزمخشريّ في قصيدة عربيّة مطلعها:

الفضلُ حصَّله علاء الدّولة المجدُ أثَّله علاء الدّولة

وقد نصّ المؤلّف هنا على أنّ لهذه القافية في الفارسيّة من الحلاوة ما ليس في العربيّة، وأنّ سرّ ذلك يرجع إلى مقتضى اللغتين.

وإذا كان اتّصال هذه المادّة بعروض الفرس ممّا دلَّ عليه كلامُ المؤلّف، أو ما نقله من مظانّه، دلالةً صريحة واضحة؛ فإنّ ثمّة أشياءَ في هذه الرسالة لا تكاد تجد لها صلة بذلك، كأكثر ما ورد عن الفنون المستحدثة والبحور المحدَثة؛ فإنّك لا تجد فيه ما له صلةٌ بذلك، صلة يدلّ عليها الكلام بنصّه أو بسياقه أو بأمثلته، اللهمّ إلّا إشارات يسيرة تهديك بشيء من نظر وتلبّث إلى تلك الصلة.

ففي الكلام على الهزج في الدائرة الفارسيّة بشتّى أنواعه: المثمَّن والمسدَّس والمربّع، وما داخلها من علل، نصّ [ص٧٤][1] على أنّ «فروع الهزج كثيرة، ومنها الرباعيّ، ويسمّى (دوبيت)، وقد استعمله العرب».

وهذه إشارات تدلّ على أنّ الرباعيّ من عروض الفرس، وأنّ استعمال العرب له كان عن متابعة لا ابتداع. وممّا يؤكّد ذلك ما قاله [ص٨٤] حين خصّ الرباعيّ بالكلام، من أنّ الفرس أقلّوا النظم على ما كان من الرباعيّ على شجرة الأخرم، الذي تكون التفعيلة الأولى فيه على (مفاعيلن)، وأنّه لم يجد للعرب فيه شيئاً.

منهج المؤلّف:

والمؤلّف لم يسرد ذلك في نسق واحد متّصل متكامل، يأخذ بعضه برقاب بعض، بل كان يأتيك نثاراً مفرّقاً في غير موضع؛ ذلك أنّه كان من أمره أن يتناول فكرة من ذلك هنا وفكرة هناك، يتناول الفكرة ثمّ يقطع حبلها بما يسمّيه تنبيهاً أو فائدة أو غير ذلك ممّا ليس من صميم موضوع الرسالة الأساس (عروض الفرس)، وإن اشتمل على فوائد موصولة بالعروض أو ببعض فنون الشعر أو بعض صوره وأنماطه. وربّما ساق في بعضها ما له صفة الإغراب والطرافة التي ألقت بظلالها على العنوان، فكان بين يديك «إحماض» و«نكتة».

وكان من دأب المؤلّف أن يبيّن ما يحتاج في تقديره إلى تبيان بعبارة شارحة، أو بتعليل، أو بتعريف المقصود تعريفَ حدٍّ، أو بالتمثيل والتدليل؛ وكان إذا مثَّل أوِ استشهد لما يدعو المقامُ إلى الاستشهاد أو التمثيل له، استعان بما كان في مصادره، أو بما حفظه، أو بما جادت به قريحته.

---

(١) رأيت الإحالة في المتن على المواضع المقصودة من كتاب طاهر الجزائري بطبعته المحقّقة، تقليلاً للحواشي.

وقد خالف عن ذلك في مواضع، فتركه عن سهو أو عن قصد، وكان في ذلك تاركاً لما جرى عليه برمّته، أو مخالفاً له في الهيئة والحال.

فمن ذلك أنّ المؤلّف نقل من كلام (غلام آزاد) مجيءَ شيء من بحر السريع في الهنديّة، يسمّونه «جوبائي» وينظمون عليه «المثنويَّ»، وهو – كما عرّفه – عبارة عن أبيات متوافقة الأوزان متخالفة القوافي، كلُّ واحد منها ذو قافيتين، ومثّلَ له ببيتين من شعر بهاء الدين العامليّ على الوافر. حتّى إذا انتهى من ذلك عقّب [ص٩٢] بقوله: «أقول: إنّ المتقدّمين قدِ استعملوا المثنويَّ، ولكن قصروه على بحر الرجز فيما عثرتُ عليه».

قال المؤلّف ذلك، ولم يمثّل بشيء. وشواهده في التراث العربي كثيرة. من ذلك مثلاً قولُ أبي العتاهيّة في مطوّلته المعروفة بـ«ذات الحكم والأمثال»:

إنّ الشباب والفراغ والجِدَة مفسدة للمرء أيّ مفسدة
لكلّ ما يؤذي، وإنْ قلَّ، ألم ما أطولَ الليلَ على ما لم يَنَم!
ما انتفع المرءُ بمثل عقله وخير ذخر المرء حُسن فعله

ومن ذلك ما تراه في كلام الجزائريّ على الفنون السبعة المستحدثة الذي لم يجرِ على نسق واحد؛ إذ عُنيَ بالرُّباعيّ والموشَّح أكثرَ ما عُنِي، عرّف بهما مفسّراً اسمهما ومبيّناً حالهما وصورهما وأوزانهما، وذاكراً أوّل من اخترع الموشّح، وممثّلاً لهما بأمثلة مناسبة. ثمّ عرَّفَ بـ (المواليا)، مبيّناً مخترعه ووزنه وبعض حاله، وأُسُسَ استعماله، وسبب تسميته، ومثّل له بما جادت به قريحتُه، ونبّه على ما يميّزه، من كثرة جعله ملحوناً، وحسنِ ذلك فيه. حتّى إذا انتقل إلى سائر الفنون قلّ اهتمامه بها، فاكتفى في «القوما» بوزنه ومخترعيه، وفي (كان وكان) بمخترعيه دون وزنه، وفي الزجل بمخترعه وبعض وزنه؛ وأعرض عن التمثيل لهذه الفنون الثلاثة محيلاً على كتاب (المستطرف). ولمّا ختم بالسلسلة اقتصر على وزنه، ومثال دالٍّ عليه.

ومنه أيضاً أنّ الجزائريَّ كان يمثّل لما جرى عليه الفرس في عروضهم من أبحر بأمثلة بالفارسيّة، وهو ما نصّ عليه [ص٥٦]، ووعد به. بيد أنّه نسي ذلك [ص٧٤، ٧٩] حين مثَّلَ للرَّمَل والفريد والعميد بأمثلة بالعربيّة، وحين مثَّلَ [ص٧٥] للمضارع بمثال بالتركيّة. وتركه حين ذكر [ص٧٩] المتقارِب والمتدارَك اللذين اتّفق فيهما الفريقان، ولم يمثِّل لهما بشيء.

وممّا كان من قبيل ما أخلّ فيه المؤلِّف بما نبّه عليه ووعد به أنّه قال [ص٦٨] في فقرة عنونَ لها بكلمة «تنبيه»: «قد جرت عادة كثير ممّن ألّف في العروض بالفارسيّ أن يأتي بشاهد فيه نوع من أنواع البديع، ويشير إلى ذلك».

ثمّ أخذ يقلّد ذلك في بحر الهزج في الدائرة الفارسيّة بشتّى أنواعه. وهو تقليد يقتضي الاستشهاد أو التمثيلَ بأبيات بالفارسيّة فيها شيء من البديع، مع الإشارة إليه. لكنّ التأمُّل يدلّ على أنّ الجزائريَّ أخلَّ بذلك في ثلاثة مواضع إخلالاً ظاهراً، عند التمثيل لما كان من بحر الهزج مسدَّساً أخرب(*) [ص٧١، ٧٣]؛ إذ لم يذكر ما في الأمثلة في تلك المواضع من بديع، نصًّا أو إشارة. على أنّ مجيءَ عجز المثال في موضعين من ذلك بالعربيّة [ص٦٨، ٧٠] إشارةٌ إلى ما فيه من بديع، قد تغني عن التصريح؛ لأنّ ذلك دليل على التلميع، وهو – كما عرّفه المؤلّف [ص٧٠] – «أن يؤتى في الشعر الفارسيّ أو التركيّ بيتٌ أو مصراع من العربيّة».

والسهو عارض طرأ للمؤلّف في مواضع معدودة دعاه إلى تَرْك الوفاء بما وعد به من إتمام الكلام على ما نقله والده من كتاب الرنديّ (الوافي في نظم القوافي) عن الأبحر المحدثة؛ فقد بيّن حينئذ حال ثلاثة أبحر من

(*) يكون الهزج أخرب إذا اجتمع فيه زحافا الخرم والكفّ، فيُحذَف المتحرك الأول من مفاعيلن، والساكن الأخير، فتصبح فاعيل = مفعول. [المجلة]

الأبحر التسعة، ثمّ قطع الكلام منبّهاً [ص٦٥] على أنّ للكلام تتمة؛ حتّى إذا عاود ذلك غاب عنه بحران: المتّئد والخبب، وتناول بحرين آخرين بغير ما سمّاهما به أوّلاً [ص٧٨-٧٩]: المنسرد (القريب)، والمطّرد (المشاكل).

وكان من أثر ذلك أيضاً أن مسَّ شيئاً ممّا كرّره بعضُ اختلاف. فقد ذكر في كلامه على الرباعيّ [ص٨٤] وقوفَه على رباعيّات في العربيّة هي من قبيل «المُستزاد» في الفارسيّة، وقال في موضع آخر يُعرّف بالمستزاد [ص١٠٣]: «وأمّا المستزاد فهو ما يقع فيه إثر كلِّ مصراع أو بيت زيادةٌ قليلة موزونة. ولعلّه من الموشّح،...».

ولا يخفى أنّ في قوله في الموضع الثاني: «ولعلّه من الموشَّح» اختلافاً عمّا ذهب إليه أوّلاً. على أنّ تصدير قوله هنا بكلمة «لعلّه» مؤذنٌ بأنّه رأيٌ لم يؤتَ فيه اليقين.

ومن السّهو الذي كان في طبعة الرسالة الأولى، وقلّدها فيه المحقِّقُ في الطبعة التي بين أيدينا - ذلك الاختلافُ الظاهر في الكلام على بحر «العميد» [ص٧٩] بين بيان وزنه، وتقطيع المثال الذي مثَّل به له.

قال: «وقد جعلوا وزنه (مستفعلاتن مستفعلاتن فَعْلن)، ومثاله:

يا قوم أنا الصَّبُّ المعنَّى وحدي ما عندكم منَ الهوى ما عندي

مفعول. مفاعيلن. مفاعيلن. فَعْ مفعول. مفاعلن. مفاعيلن. فَعْ»

والصحيح في تقطيع هذا المثال - وللأخ الدكتور محمّد شفيق البيطار جزاه الله خيراً يدٌ من علم وخبرة في تأييد ذلك وتصحيحه -:

يا قوم أنا الصَّبُّ المُعنّى وحدي ما عندكمُ منَ الهوى ما عندي

مستفعلتن. مستفعلاتن. فَعْلُن مستفعلتن. متفعلاتن. فَعْلُن

مصادر الرسالة:

الجمع – وهو صفة معلنةٌ من صفات هذه الرسالة، نصَّ عليها المؤلّف نصًّا – دلّ عليه تصريحُ المؤلّف ببعض المصادر التي نقل منها في بعض المواضع، وإحالتُه على بعضها إحالةَ المشير إلى النقل والإفادة. وربّما أخذ المؤلّفَ شيءٌ من سهو أو نحوه حال دون تقييد كلّ ما نقله أو أفاده من تلك المصادر وتحديده. وكان من مصادره، إلى ذلك، محفوظٌ صدر فيه عن سماع أو قراءة دلّ عليهما أحياناً بقوله: «سمعتُ» و«رأيتُ» و«وقفت» و«عثرت».

ومصادره التي صرّح بها، نقل منها أو أحال عليها:

- معيار النظّار في علم الأشعار لعبد الوهّاب الزنجاني، وقد وصفه [ص٥٩] بقوله: «وهو كتاب في المعاني والبيان والبديع والعروض، بديع المسلك، قريب المُدرَك».
- كتاب الوافي في نظم القوافي لصالح الرُّنديّ الأندلسيّ. وكان نقله منه كما يدلّ كلامه بواسطة أبيه، قال[ص٦٢]:«ذكر الوالد تُغُمِّدَ بالغفران نقلاً عن كتاب الوافي في نظم القوافي....».
- سُبحة المرجان في آثار هندستان لغلام علي آزاد، وقد نقل منه[ص٦٦] مصرّحاً به مرّة، ومصرّحاً بلقب مصنّفه آزاد مرّة أخرى [ص٩٠].
- فتح الخبير في أصول التفسير لشاه وليّ الهندي [ص٩٠].
- المستطرف للأبشيهيّ الذي أحال القارئ إليه [ص٨٧–٨٨] في أمثلة «القوما» و«كان كان» و«الزَّجَل»، قائلاً: «وراجع للأمثلة كتاب المستطرف».

شخصيّة المؤلّف:

على أنّ ذلك الجمع لم يكن استلاباً للمؤلف، يواريه وراء النقل، ويغيّب أثرَه. ولو تأمّلت الرسالة لأصبت فيها أماراتٍ تدلّ على بدوٍّ شخصيّة

الشيخ طاهر الجزائري. فمن ذلك اختيار النصوص (النقول) والشواهد والأمثلة المناسبة الدالّة على مراده، وحُسنُ التصرّف في النقل والاختصار، والتعقيب والاستدراك على بعض ما بدا له في بعض الكلام. وكلّ ذلك دالٌّ على أنّه لم يكن ناقلاً فحسب، بل كان في ذلك ذا رأي ودراية.

ومن ذلك أنّه نقل من (سبحة المرجان) نصًّا قال فيه: «والاعتدالُ بين المصراعين في الأشعار الفارسيّة والهنديّة غالب، بخلاف العرب، فإنّهم لا يبالون باختلاف الزِّحافات في المصراعين، وفيهم قطع كلمة واحدة بين المصراعين، وما هذا بالفارسيّة ولا الهنديّة، والأشعارُ الفارسيّة أكثرُها في غاية المطبوعيّة، بخلاف العربيّة والهنديّة، والشعراءُ الذين ينظمون الشعر الفارسيَّ سواءٌ كانوا من الفرس أو مقلّديهم كأهل الهند ينظمونه من غير أن يتعلّموا العروض الفارسيّة، ومع هذا لا يخرجون عن الوزن».

فعقّب عليه [ص٦٧] بقوله: «أقول: إنّ ما أشار إليه من عدم سلاسة الشعر العربيّ وزناً إنّما هو بالنظر لبعض أبيات ذُكِرت في كتب العروض؛ تتميماً لمسائله، أو لأبيات نظمها بعضُ المتكلّفين، أو لأبيات وقعت من أبحر قلّ الأُنس بها كالمضارع والمقتضب؛ قال الزجّاج: «هما قليلان حتّى إنّه لا يوجد منهما قصيدة لعربيّ، وإنّما يُروى من كلّ واحد منهما البيتُ والبيتان»، وأمّا ما وقع في كتب العروض من الأبيات التي دخلها زِحاف تنبو عنه الطباع السليمة فإنّ جلّها ممّا نُظِم ارتجالاً، وكفى به عُذراً».

وممّا تتراءى لك فيه شخصيّةُ المؤلّف استدلالُه وتمثيله بما نظم من شعر أو جادت به قريحته في بضعة مواضع. ومن ذلك مثلاً أنّه ذكر أنّ بحر المضارع ممّا تصرّف فيه الفرس، وأنّ أصله عندهم (مفاعيلُن فاعلاتن) ثماني مرّات، ولا يُستعمَل إلّا مكفوفاً (مفاعيلُن←مفاعيلُ)، ومثّل له ببيت

من الشعر التركيّ أوّله أخرب (مَفْعول)، ثـمّ زاد عليـه ببيـت نظمـه بالعربيّـة، فقال [ص٧٦]: «وقولُنا:

لا تَنْح. بالملام. أخا الوجد. والهوى يكفيه. ما عراه. منَ السُّقْم. والجوى»

ومن ذلك ما كان منه في الكـلام علـى شـجرة الأخـرم مـن الربـاعيّ، وفيهـا يكون مبدأ الرباعية على «مَفْعُولن» قال [ص٨٤]: «وأمّا شجرة الأخـرم فلـم أجـد فيها نظماً للعرب، والفرس قد أقلّوا من قطف ثمرها، وقد نظمنا مثالاً له، وهو:

يا بدراً. قدَ ٱضحى. في القلب. وحلّْ قُلْ ليَ عن. قاضٍ ما. لِلْهَجْرِ. أَحَـلّْ

وانظُر ليْ. إحساناً. فالطَّرف. همـى والأَحشا. في نارٍ. والصَّبرُ. رَحَـلْ

مفعولنْ. مفعـولنْ. مفعـولُ. فَعَـلْ مفعولنْ. مفعولنْ. مفعـولُ. فَعَـلْ»

ومنه أيضاً ما كان في قوله [ص١٠٣]: «وأمّا المُستزاد فهـو مـا يقـع فيـه إثر كلّ مصراع أو بيت زيادةٌ قليلة موزونة، ولعلّه من الموشّح، مثالُه قولنا:

يـــا مـــن جعـــلَ الصـــدَّ مباحـــا والصَّـــبرَ عـــنِ الصـــبِّ مُزاحـــا

مـن غيـر جُنـاح مـــاذا بمُـــزاح

صِـــلْ ذا شـــغف مثـــلَ خِـــلال قـــد صـــار مُناويـــه مُراحـــا

مع لُطْفِ خـلال مع فـرط مِـراح»

ولو كان لي هنا أن أرى رأياً لدعوت من ينهض لهذه الأبيات، وسائر مـا تفرَّقَ من شعر طاهر الجزائري في بطون كتبه، يجمع ذلك، ويُصنِّفه ويدرسـه على وجهه.

ومن التجليّات الدالّة على إبداع المؤلّـف اختـراعُ بعـض صـور الكتابـة الشعريّة الطريفة، أو محاكاة بعض الشعراء في بعضها، وتسمية بعـض صـور الشعر بما بدا له من مصطلحات مناسبة.

فمن الأوّل ما نقله من كتابه (تثقيف سُمُر الخطّ)، فقد ذكـر [ص٩٨] أنّ مـن

محاسن الخطّ العربيّ يُسرَ التوليد فيه، وأنّه أفاد من ذلك، فولّد من هذا الجنس نوعاً سمّاه بـ«المحيِّر» لقراءة الكلمة فيه بوجهين أو أكثر، ذلك أنّ الألف في بعض المواضع تتولّد منها اللام، وهو ما ابتدَعَ له البيتين الآتيين، مستدلًّا بقافيتهما، فإنّ الأولى منهما «هزا»، ويجوز أن تُجعَل «هزل»، والثانية «خطا»، ويجوز أن تُجعَل «خطل»؛ فبواسطة التوليد كُتِبت بوجهين بلا تكرار:

جِدَّنَّ واحذرَنَّ مَنْ نَمَّ وما**ن** أو هزا
جِدَّنَّ واحذرَنَّ مَنْ نَمَّ ومانَ أو هزل
وقارَبَنْ ذوي عُلى تباعدوا عنِ الخَطَا
وقارَبَنْ ذوي عُلى تباعدوا عنِ الخَطَل

ثمّ نصّ على أنّ ذلك «أحسنُ ما يُستعمَل في المُواربة مثل (عدل) و(جدل) في البيتين الآتيين، فإنّهما بقاعدة التوليد يُقرآن (عدا) و(جدا)»، ثمّ ساق ذينك البيتين.

ومن الثاني نظمُ بيتين قامت قافيتهما على الإشارة لا على اللفظ. قال [ص٩٦-٩٧]: «قد سمعتُ من بعض الأفاضل بيتين قافيتهما ليست لفظاً، ولمّا كانا غير منسجمين لم أوردهما، ونظمت بيتين آخرين يضمّان تينك القافيتين، وهما:

متى يُذكَر بنادٍ وَصفُ آل الـ ـعُلى طابَ الشَّذا فيُقال- -
وإنْ يُذكَرْ صفاتُ ذوي الدّنايا بِهِ خُبْثُ الشّذا فيُقال- -

ولا يخفى أنّ القافية في الأوّل صوتُ جذبتين لداخل الأنف، على ما يقتضيه الطبعُ في شمّ الروائح الطّيّبة، وفي الثاني بالعكس».

ومن القبيل الثالث ما ورد في كلام المؤلّف على التخميس، وهو - كما عرّفه - أن تعمد إلى بيت فتقدِّم عليه ثلاثةَ أشطر على قافية الشطر الأوّل.

قال ذلك، ومثَّل له بقول بعضهم، ثـمّ عقّـب عليـه بقولـه [ص١٠١-١٠٢]: «وأصعبُ منه التخميس بين المِصراعين، وسمّيتُه «المُجنَّح»، كقول بعضـهم في تخميس البيت السابق:

أيحسَبُ الصبُّ أنّ الحـبّ منكـتمُ هيهـاتَ منـه لـه مـن نـاره عَلَـمُ
في شاهق الحبّ لا يُطفا لـه ضَـرَمُ وبحرُه مـن دمـوع الصَّـبِّ ملـتطِمُ
مـا بـين منسـجِمٍ منـه ومضـطرِمِ»

ومن البيّن أنّ الأشطر الثلاثة في هـذا النـوع مـن التخمـيس تكـون بـين صـدر البيـت المـراد وعجـزه، وأنّ هـذا البيـت صـدراً وعجـزاً يكـون لهـا كالجناحين، ولذلك اجتهد وسمّى هذا الضرب «المجنَّح».

ومن ذلك أنّ المؤلّف رأى نظماً لبعض أدبـاء الفـرس والتُّـرك يجعلونـه من البحر الطويل؛ لتركُّب كلّ بيت من أجـزاءٍ زائـدة عـن المعتـاد، لا لكونـه على وزنه، مثّل له ببيت لبعضهم بالتركية امتدّ علـى ثلاثـة أسـطر، بـيّن حالـه بقوله [ص١٠٣]: «هذا بيت قد تركَّبَ كلُّ مصراع منه مـن (فـاعلاتن) عشْـرَ مرّات». ثمّ عقَّب بقوله: «والأولى أن يُضـاف «الطويـل» فـي مثـل هـذا إلـى البحر الذي ينمي ذلك الوزنُ إليه، فيقال هنا مثلاً: طويلُ الرَّمَل».

وهذا كما لا يخفى ضبطٌ وتقييدٌ حسن يصف البنيـة الإيقاعيّـة التـي قـام عليها النظم، ويدلّ عليها، ويمنع اللبس.

وقد ترك المؤلّفُ هوى النفس وعزفَ عن أَثَرَة الانتماء الثقافيّ واللغويّ فيما كان له فيه رأيٌ في هذه الرسالة من عروض الآخر، وصدر في ذلك عـن علم وعدل في الغالب. فما من شيء ساقه المؤلّف في هـذه الرسـالة، خـرج فيه الفرسُ عن ميزان العروض العربيّ، أو عن بعض دوائره، أو كان لهم فيـه تصرُّفٌ ببعض الأبحر، أو مخالفة للعرب في بعض الضوابط والأصول صـدَّ

عنه، أو رماه بحكم قيمة سلبيٍّ، بل كان يلوذ إزاءه بالصمت، وكان يقف منه موقف السارد لا المتعقِّب الناقد.

فحين استغرب زُهْدَ الفرس في أبحر الطويل والمديد والبسيط والوافر والكامل، وقلّة نظمهم على وزنها شعراً، وهي - ما عدا المديد - أحلى الأبحر عند العرب - فسَّرَ ذلك [ص٥٦] باختلاف مقتضى اللُّغتين، لا باختلاف ذوق الأُمّتين؛ وأيّد ذلك بما بدا له في شعر سعدي الشيرازيّ الذي قال الشعر بالعربيّة والفارسيّة؛ فإنّ أكثر أشعاره بالعربيّة كانت على تلك الأبحر، «وربّما لا تجد له شعراً فارسيًّا على وزن منها، فلكلّ لغةٍ خصوصيّةٌ يهتزُّ المُدرك لها طرباً، ويقضي الذاهلُ عن مَدْرَكها عجباً».

وهذا رأيٌ علميّ صرف مؤيّد بالدليل، مبرّأ من حديث النفس وحساسية الانتماء.

وحين تكلّم على القافية عند الفرس، ولاسيّما الرديف - وهو نوع منها اختصّوا به -، ذكر إجادتهم فيه أعظم إجادة، وأنّ الزمخشريَّ استعمله في قصيدة عربيّة ساق مطلعها، ثمّ قال[ص٩٤]: «وليس له في العربيّة الحلاوةُ التي في الفارسيّة، وسرُّ ذلك يرجع إلى مقتضى اللغتين، ولنا فيه:

يا من أسال - ولا أقول أسًى - دماً ... من مدمعي، أو ما كفى ما قد جرى
صِلني فإنّ الصدَّ أورى ناره ... في أضلُعي، أو ما كفى ما قد جرى
وارفُق بقلبٍ ليس لي بمعاده ... من مَطمع، أو ما كفى ما قد جرى

واعلم أنّ هذه الأبيات يتيسّر جعلُ قافيتها على منوال العرب، وذلك بأن ترفع الرديف المكرَّرَ، فتكون حينئذ من مجزوء الكامل. والأولى لمن أراد أن يتابع الفرس في النظم العربيّ أن يفعل هكذا».

وهذا الكلام عند التحقيق وراءه علم وخبرة وذوق، وهو رأيُ مَن كان

على علم باللغتين العربيّة والفارسيّة، ومعرفةٍ بالشعر فيهما، وكانت له تجربة في ذلك وخبرة.

وذكر المؤلّف في موضع آخر نسْجَ الترك في أشعارهم على منوال الفرس، وأنّ لهم أشعاراً كثيرة، جزيلة المبنى، جليلة المعنى، أكثروا فيها في كثير من المواضع استعمالَ الألفاظ الفارسيّة والعربيّة؛ وساقَ اعتراضَ أكثر أدباء عصره عليهم فيما استعاروه في ذلك دون احتياج. وهو ما تدبّره وناقشه مناقشة من كان يرى المصلحة والغاية فيما فعلوه، إذ قدَّرَ في تلك الاستعارة غرضاً تعليميًّا وحضاريًّا، وحاجةً ثقافيّة.

قال [ص٦٨]: «وعُذر المتقدّمين بالنظر لما أخذوه من الألفاظ العربيّة بدون احتياج أنّهم أرادوا أن يقرّبوا تعلُّمَ العربيّة على الطالب نظراً لشدّة لزومها، وأمّا ما استعاروه اضطراراً – وهو ما ليس له مرادف في لغتهم – فذلك ممّا لا ينبغي أن يعترض فيه أديب....».

وما قاله الشيخ طاهر الجزائريّ ردًّا على قول حسّان الهند بتميّز أكثر الأشعار الفارسيّة بالمطبوعيّة (الطبع)، بخلاف الأشعار العربيّة والهنديّة – ليس انتصاراً لانتماء، أو ردًّا وراءه عصبيّة، بل هو تعقيب علميّ قام على نقض طريقة الاستدلال التي اعتمدت على وقائع جزئيّة (أمثلة معيّنة خاصّة من الأبيات) في بناء الحكم الكلّيّ؛ خلافاً لما يقتضيه المنهج العلميُّ من كفاية الاستقراء وسعة الاختيار.

قال الشيخ طاهر الجزائريّ [ص٦٧]: «إنّ ما أشار إليه من عدم سلاسة الشعر العربيّ وزناً إنّما هو بالنظر لبعض أبيات ذُكِرت في كتب العروض؛ تتميماً لمسائله، أو لأبيات نظمها بعضُ المتكلّفين، أو لأبيات وقعت من أبحر قلّ الأُنس بها كالمضارع والمقتضب... وأمّا ما وقع في كتب العروض

من الأبيات التي دخلها زِحاف تنبو عنه الطباع السليمة فإنّ جلّها ممّا نُظِم ارتجالاً، وكفى به عُذراً».

وربّما شذَّ عن ذلك كلّه كلمةٌ وصَفَ بها المؤلّفُ تعدُّدَ القافية واختلافها فيما قلّدَ فيه بعضُ أدباء التُّرك الأدباءَ الفرنسيين بـ«القافية العرجاء». تحدَّث عن استعمال الموشّح في التركيّة في أنواعٍ كان لكلٍّ نوع منها اسم، كالمربّع والمخمّس إلى المعشَّر، ومنه «ترجيع بَنْد»، و«تركيب بَنْد» اللذان أجادوا فيهما أعظمَ إجادة، ونظموا فيهما قصائد بليغة في الوعظ والزّهادة، ثمّ قال كالغامز [ص٨٩]: «وقد تابع بعض أدباء عصرنا أدباءَ الفرنساويّين في القافية العرجاء، نحو قول بعضهم[٢]:

نَه خوش ايلر محبّتي تعريف شو غريب بلبل آشيانده
بنده كويا ايدم زمانده آشيا نمدى برنِهال ظريف
أسدى بر زمهرير زهر افشان نَه چمن قالدى عاقبت نه فدان»

فهذا الوصف ينطوي بدلالته اللغويّة على استهجان وحكم قيمة سلبيّ، ولو حُمِل على أنّه وصف محض رصد به ما لحظه في تقاطع القوافي بين

(٢) الأبيات كما نصّ المحقّق في الحاشية ثمّة للشاعر رضا نور. وقد عرّف المحقّق به بقوله: وقد كان من تلاميذ الحاج بكتاش، وكان ميّالاً للصوفيّة، وكان عاشقاً للجمال، توفّي قرابة عام ١٣٨٨م، وديوانه مفقود، ولعلّ الحريق الذي تعرّضت له المكتبة السليمانية عام ١٧٩٢م قد أتى عليه، فقد احترق فيه قسم من مؤلّفات الصوفيّة.ا.هـ. ولم يذكر المحقّق فيما ساق من ذلك مصدراً أو مرجعاً، ولم يهدني البحث إلى ما يدلّ عليه ويعرّف به. وهذا القول بإزاء ما يشير إليه سياق كلام المؤلّف من أنّها لبعض أدباء عصره – فيه نظر. ومعنى الأبيات كما ذكر المحقّق: ما الذي يسُرُّك؟ إنّك لتعرف محبّتي، ما الغريب – يا بلبل – في هذه الأشياء؟. هل تذهب إلى القرى في هذا الزمان؟ وما الأشياء التي تراها؟. أعطنا الزهر الجميل في البرد القارس، ولا تخف من الآخرة.

هذا، وقول الجزائريّ هنا: «الفرنساويّين» لا يناسب قواعد العربيّة في النسبة، ولو بنى عليها لقال: «الفرنسيّين»؛ بحذف ألف «فرنسا» لأنّها خامسة لا يُعرَف أصلها.

شطريِ البيتين الأوّل والثاني من شبهٍ بالمِشية العرجاء التي تتقاطع فيها أحياناً القدمان والساقان، وتصطكّ الركبتان.

وفي كلّ حال لم يرد في كلامه ما يغمز من جنس أو يزري بلغة أو يتنقّص من قوم.

لغة الرسالة:

ولغة الرسالة لغة واضحة، غلب عليها الدقّة والسلامةُ، وخلت من صبغة السجع التي حُبِستْ في العنوان والخطبة، وبرئت من أساليب الإنشاء الأدبي المثقَلة بتكاليف العبارة المصطنعة.

وتبدو لك الدّقّةُ فيما تبدو في ضبط الأحكام وتقييدها بألفاظ تناسب الواقع العروضي أصولاً واستعمالاً، نحو: قلَّ، أقلُّ، كثرَ، كثيراً، أكثرَ، أكثرُ، غالباً، وجوباً، يجوز، التزموا، أجازوا، قد يُستعمَل، اختصُّوا به، اضطراراً، لم يُستعمَل إلّا، الأَولى،....

ومن سمات هذه اللغة أن يسوق المؤلِّفُ مادّة الرسالة، ولا سيّما ما كان موصولاً بالأحكام، سياقة الموقن الجازم الذي لا ينازعه الشكّ والتردّد.

وقد يستوقفك ممّا خالف هذا وذاك كليماتٌ معدودة تحتاج إلى توقّفٍ ونظر.

من ذلك استعمالُ «العروض» مذكّراً كما في قوله [ص٦٨]: «فعروض الفرقتين إذن واحد»، خلافاً لما أجمع عليه العلماء من أنّها مؤنّثة.

ومن ذلك تعدية الفعل «بلغ» بحرف الجرّ «إلى» في قوله [ص٨١]: «تبلغ إلى أربعة وعشرين»، والمشهور تعديته بنفسه. فهل حمله على «وصل» الذي يتعدّى في الغالب المشهور بحرف الجرّ «إلى»، أم قلّد فيه لغة غير مشهورة، أو ارتكب وجهاً تسمح به قدرة اللغة؟.

ومنه أيضاً استعمال «قلّما» في قوله [ص٥٧]: «قلّما يدخل في أبحرهم

الشطر والجزء والنهك». فهل أراد النفيَ مقتدياً بما جرى عليه الأولون في مثله أحياناً، أم أراد القلّة على الوجه الظاهر المشتهر في زماننا؟.

ومن ذلك مخالفة القواعد المشهورة في علاقة المعدود بالعدد، وحذف ياء «ثماني». وهذا شيء نبّه عليه المحقّقُ في مواضعه، وأقام عبارة المتن فيها على وجهها.

ومن ذلك ما قاله في «المواليا» [ص٨٧]: «وكثيراً ما يجعلونه ملحوناً، واللحن فيه حسن».

وفي هذا عندي إطلاقٌ يقتضي التقييد؛ لأنّ الحُسْن في اللحن هنا - والمراد به الترخّص في إعراب بعض الكلام وإهماله - يقتصر على الإيقاع ووقع الكلام في الأذن.

ومنه قولُه [ص٥٦] بعد ما ردَّ اختلاف منزلة أبحر الطويل والبسيط والوافر والكامل بين الفرس والعرب إلى اختلاف مقتضى اللغتين: «وإنْ توقَّفتَ في ذلك فاعمد إلى ديوان شاعر باللغتين كالسَّعديّ، فإنّك تجد أكثرَ أشعاره بالعربيّة من ذي الأبحر، وربّما لا تجد له شعراً فارسيًّا على وزن منها، فلكلّ لغة خصوصيّة يهتزُّ لها المدرك طرباً،...».

فقوله: «وربّما لا تجد له شعراً فارسيًّا على وزن منها» دالٌّ على رأيٍ خلا من القطع واليقين واكتسى ثوبَ التردّد والظنّ، فكأنّه تقدير قدّره من لم يطّلع على ديوان سعدي الشيرازيّ، أو قول من اطّلع عليه يوماً، ثمّ غاب عنه غياباً لم يمكّنه من الجزم. ولو كان بين يديه وقتئذ لبنى عبارته على يقين، ولاستشهد بشيء من شعره دالٍّ على ذلك يؤكّده ويصدّقه.

*** التحقيق:**

هذه الرسالة طُبِعتْ قديماً سنة ١٣٠٤هـ ملحقةً برسالة المؤلّف (تمهيد

العروض إلى فنّ العروض). وقد نهض لها منذ زمن قريب الباحث الجامعيّ الأستاذ محمّد نعيم الميداني، فعُنِي بها، ونشرها محقَّقةً، معتمداً على نصِّ الطبعة القديمة[٣]. وقد اجتهد في خدمة النصّ ضبطاً وشرحاً وتعليقاً وفهرسة ودراسة، وصرّح ببعض ما قام به في ذلك في المقدّمة؛ إذ قال: «قمتُ بنسخ الرسالة، وضبطها، وتعريف أعلامها، وتبيان مصطلحاتها، وإقالة عثراتها، وتخريج أبياتها ما استطعت، وشرح ما ورد فيها من أبيات فارسية وتركيّة، وما زدته جاء بين []، ليكون عملي المتواضع فيها باكورةَ إنتاجي العلميّ،...».

ولا شكّ أنّ الباحث المحقّق أجاد فيما نهض به، لكنّه لم يُوفِ على الغاية، إذ ندَّ عنه من الهفوات ما يدلّ عليه التأمّل، ويكشف عنه النظر الفاحص.

النصّ:

النصّ لم يسلم في هذه الطبعة المحقّقة من يد التغيير، فكان فيه شيء من تحريف وسقط، أو زيادة بعض الألفاظ دون ما حاجة، إلى شيء من أخطاء الضبط. وقد بدت لي تلك الهفوات في المواضع الآتية:

- ورد [ص٥٥]: «ولم يَسْتَحْلوا بَحْرَ دائرة المختلف، وهي الطويل والمديد والبسيط،...».

وكلمة «بَحْرَ» في المتن هنا تحريف، والصحيحُ كما ورد في النسخة المطبوعة المعتمَدة «أبْحُرَ» بالجمع. ثمّ كان من المناسب أن يضبط المحقّقُ لامَ الفعل «يستحلُوا» دفعاً لما يساور الناسَ في مثله من وهم في ضبطها بالفتحة.

- ورد في الكلام على «المواليا» [ص٨٦]: «تعلّمه عبيدُهم المتسلُّون لعمارتهم وغلمانُهم».

(٣) وتعبير المحقّق عن هذا الأصل الذي اعتمده في تحقيق هذه الرسالة بالمخطوط في المقدّمة والدراسة والحواشي - لم يتمكّن منه الإحكام وخانه التوفيق؛ لأنّ ذلك لا يناسب الواقع، فهذا الأصل مطبوع لا مخطوط.

وفي هذا تحريف صوابه كما ورد في الأصل: «المتسلِّمُون».

– مثَّلَ المؤلّف للمجتثّ في الفارسيّة [ص٧٦] ببيت لحافظ الشيرازي، وقد عزاه إليه بلقب «الحافظ» معرّفاً. فما كان من المحقّق إلّا أن حذف منه أداة التعريف في المتن، وفسّر ذلك في الحاشية بقوله: «ورد في متن المخطوط: «الحافظ» والصواب ما أثبتناه في المتن، وهو حافظ الشيرازي،....».

وهذا التغيير من المحقّق ضربٌ من التصرُّف في النصّ لا ينبغي؛ لأنّ «الحافظ» هو لقب هذا الشاعر الذي لُقِّبَ وعُرِفَ به بعد ما حفظ القرآن. وهو الأصل في لقبه الذي يُستَعمَل مجرّداً من «ال» التعريف اختصاراً وتخفيفاً؛ فلا بأس إذن أن يُذكَر الأصلُ ويُستعمَل إذا كان السياق دالًّا عليه كما هو في النصّ هنا. ومن ثَمّ لا وجه للتخطئة والتصرّف بالتغيير.

– ورد [ص٨٩]: «وقد تابع بعضُ أدباء الفرنساويّين في القافية العرجاء،...».

وفي هذا سقط وراءه انتقال النظر فيما أقدّر. والصواب فيه كما في الأصل: «وقد تابع بعضُ أدباء عصرنا أدباءَ الفرنساويّين في القافية العرجاء،...».

– وممّا وقع فيه سقط ظاهر ربّما كان وراءه التنضيد الطباعيّ ما وقع [ص٧٤] في تقطيع مثال مثمّن الرجز عند الفرس، فقد ورد في النص المحقّق:

مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن

والصحيح المطابق للواقع والأصل: مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلان، في كلّ شطر بزيادة «مستفعلان».

– ورد [ص٧٣] في الكلام على بعض أنواع الهزج في الدائرة الفارسية: «٧– المسدّس الأخرب، المقبوض [الحشو] السالم العروض والضَّرب:.... ٧– المسدّس الأخرب، المكفوف [الحشو]، المقصور العروض والضرب:...».

وفي هذا زيادةُ ما لا تدعو الحاجة إليه، أعني كلمةَ [الحشو]؛ لأنّ دلالة هذه الكلمة مفهومة من سائر الكلام، فلا حاجة إلى التصريح بها؛ ذلك أنّ «الخَرْب» علّة محلّها الابتداء، والسلامة والقصر في الموضعين كما تدلّ عبارة المؤلِّف خاصّان بالعروض والضرب. وإذا جُمِعَ هذا وذاك لم يبقَ إلّا الحشو، وكان المقصودَ بالقبض أوّلاً، وبالكفِّ ثانياً.

وإلى هذا كان المحقِّقُ هنا يقلّد النسخة المطبوعة التي عوّلَ عليها في تكرار الرقم «٧». والصحيح أن يكون الأوّل مرقوماً بالرقم «٧»، وأن يُرقَم الثاني بالرقم «٨».

ومن هذا القبيل في متابعة النسخة المطبوعة ما كان [ص٧٧] في الكلام على دائرة السريع والخفيف؛ فقد عُنوِنَ ذلك عن سهو وغفلة في النسخة المطبوعة بـ«السريع والمجتثّ». والصحيح الذي يدلّ عليه السياق والكلامُ الذي انعقد له المبحثُ هو «السريع والخفيف».

- ورد [ص٥٩]: «قال الفاضل عبد الوهّاب الزنجانيِّ» بجرّ النسبة. وهذا خطأ ظاهر، صوابه «الزنجانيُّ» بالرفع.

- ضبط المحقّقُ [ص٦٦] (سِبحة المَرجان) في المتن والحاشية بكسر السين، وكذلك فعل حيث ورد في الحواشي وفهرس المصادر والمرجع(٤)؛ والصحيح «سُبحة» بضمّ السين.

- أخطأ المحقّقُ [ص٨٥-٨٦] في ضبط بعض ما ضبطه من موشّح تقيّ الدين السروجيّ. وكان ذلك في هذين البيتين:

لِـمَ لا تلومُ الذي جفاني وصدّ عن مقلتيَ المنامْ

(٤) ينبغي التنبيه هنا على أنّ ما ذكره المحقّق ثمّة [ص٦٦، ١٢٢] من أنّ طبعة هذا الكتاب التي اعتمدها، وهي حجرية، ليس لها تاريخ (د.ت) = غيرُ صحيح؛ لأنّ هذه الطبعة كما ورد في خاتمة الكتاب مؤرّخة بعام(١٣٠٣هـ).

هـواه مِـنِ اشـكلِ المسـائل كـم حـار فـي وصـفه فقيـه

والصحيح أن تُضبَط «لِم» بتسكين الميم ضرورة لا بفتحها، وكذلك ضُبِطت في الأصل، وأن تكون نون «مِن» ساكنة، مع بقاء همزة «أشكل» على حالها دون تسهيل. وبهذا يستقيم الوزن، فتكون (لِمْ لا تلو) على وزن (مستفعلن / ٥/ ٥/ / ٥)، وتكون (هواه مِنْ) على وزن (متفعلن / / ٥/ / ٥)، وهو من جوازات (مستفعلن). وهذا المناسب لما عليه أبيات القطعة المذكورة من الموشّح، فقد نصّ المؤلّف على أنّ وزن الشطر الأوّل من كلّ بيت هنا (مستفعلن فاعلن فعولن).

- ضبطَ المحقِّقُ [ص٦٧]كلمة «مع» فيما نقله الجزائريّ: «ومعْ هذا لا يخرجون عن الوزن»، بتسكين العين.

وهذا خروج عن الأصل؛ لأنّ الأصل ضبطُ العين بالفتحة على اللغة العليا، إلّا أن يرد عن المؤلِّف دليل على إرادة اللغة الأخرى، بسكون العين، أو أن يكون ثمة ضرورة مُحوِجة إلى ضبطها بالسكون. وليس في النص شيء من ذلك.

ومن أخطاء الضبط المكرّرة ضبطُ الحرف الأخير من الاسم المنصوب المعرب المنوّن صحيح اللام بالفتحة زيادة على ضبط ألف التنوين، نحو: وزنَاً، نقلَاً، مكفوفَاً [ص ٥٦، ٦٢، ٦٧، ٧٥، ٧٨]. وهذا ضرب من الوهم وراءه كلف زائد بضبط الحروف آخذ بالشيوع والانتشار عند المعاصرين، ينبغي التنبيه عليه وإصلاحه.

وللطبع والتنضيد في النصّ نصيب من الأخطاء، منها تَكرار آخر كلمة في بعض الأسطر، في بعض المواضع، في صدر السطر التالي [ص ٥٥- ٥٦، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ٩٢].

الحواشي والتعليقات:

تُبدي لك حواشي المحقّق وتعليقاتُه بعضَ ما خدم به المحقّقُ في تحقيقه هذه الرسالةَ، من تعريفٍ بما ينبغي تعريفُه وبيانه من مصطلحات ومسائل عروضيّة، وتعريف بالأعلام، وتخريج ما ينبغي تخريجه من شواهدَ وأمثلة ونُقُول من مظانّها ما أمكن، وتنبيهٍ على بعض ما أفاده المؤلّف من بعض مظانّه دون نصٍّ أو إشارة، وشرحِ ما يحتاج إلى بيان معنى وتفسير من الشواهد والأمثلة، ولا سيّما ما كان باللغة الفارسية واللغة التركية، وتفسير بعض ما أحدثه المحقّقُ في النص من زيادة أو تغيير، والتعقيب على ما بدا له فيه شيء من كلام المؤلّف.

وكلّ ذلك شواهد استحسان تدلّ على جهد المحقّق، وتحثُّ على تقدير صنعه. لكنّ الفحص والتأمّل والمراجعة تدلّك على أنّ المحقّق لم يبلغ الغاية في ذلك، وأنّ ذلك ممّا نفذ إليه هفوات، منها:

١- تركُ بعض ما كان يحتاج في المتن إلى تعليق أو شرح وبيان هملاً دون ذلك.

٢- افتقار كلام المحقّق في بعض الحواشي والتعليقات إلى الإحكام والدقّة.

٣- وقوع شيء من الإخلال المنهجي في بعض المواضع، يبدو لك في التعريف ببعض ما عرَّف به المؤلّف أو بيّنه، وبالتعريف بالشيء متأخراً عن موضعه الأوّل، والتعريف بما له صلة بالشيء المراد تعريفه، لا بالشيء نفسه.

وهذه أمثلة دالّة على ذلك:

- نصّ المؤلّف [ص٥٧]على أنّه قلّما يدخل في أبحر الفرس الشَّطْرُ والجزْء والنَّهْك.

وقد رأى المحقّقُ أنّ التحقيق العلميّ يدعوه إلى التعريف بهذه المصطلحات العروضية التي لم يعرّف بها المؤلّف، فنهض إلى ذلك في ثلاث حواشٍ؛ لكنّ المتأمّل يرى أنّ المحقّق انحرف عن تعريف هذه المصطلحات إلى تعريف البحر المشطور، والبحر المجزوء، والبحر المنهوك. وهذا فيه تَرْكُ الأَولى. ولو عرف ذلك لعرَّف الشَّطْرَ ثمّ ربطه بالبحر المشطور، وعرَّف الجَزْءَ ثمّ وصله بالبحر المجزوء، وهكذا....

– عقَّبَ المحقّق على ما نقله المؤلّف [ص٥٩–٦٠] من قول الزنجانيّ: إنّ بعض المغاربة بنى مشطوراً للبسيط، وهو قوله:

أورد قلبي الـرّدى لامُ عِـذارٍ بـدا
أسودُ كالغيِّ في أبيضَ مثل الهُدا

فساق في الحاشية [حا ٢،ص٥٩–٦٠] سباق هذين البيتين من قول الزنجاني، وهو: «ولم تستعمل العرب من البسيط مشطوراً، وأمّا قول الحرث [كذا] الليثيّ:

إنّ أخي حارثاً ليس أخاً واحدا

فيجوز حمله على المشطور، وهو الأجود على نصف البيت التامّ، وبنى بعض المغاربة له مشطوراً، فقال:.....». ثمّ قال معقّباً: «ويردُّ قولَ الزنجانيّ أنّه يصحّ أن يكون البيتان من مجزوء المنسرح (مستفعلن مفعولات × ٢)، ولكن جاءت كلُّ (مستفعلن) فيهما مطويّة على وزن (مستعلن = متفعلن)، وهذا كثير في المنسرح،... وطيّ (مفعولات) كثير في المنسرح،..».

وهذا الردّ عند التحقيق لا يصحّ؛ لأنّ طيَّ (مفعولات) يُنتج (مفْعُلات = فاعلات)، والتفعيلة الثانية في هذين البيتين جاءت على (فاعلن / ٥// ٥) لا (فاعلات). وهو ما يؤيّد مجيءَ البيتين على مشطور البسيط.

ثمّ إنّ في سوق صدر قول الحارث الليثيّ كما ساقه المحقّق بلفظ: إنّ أخي حارثاً – تحريفاً؛ لأن ذلك الصدر ورد في نصّ الزنجاني كما هو في كتابه بلفظ: إنّ أخي هاشماً.

وإلى هذا وذاك غفل المحقِّقُ عن بيان معنى «لامُ عِذار» فيما نُسِبَ إلى بعض المغاربة، وهو ممّا يحتاج إلى شرح وبيان. ولو لَحَظ ذلك لبيّن للقارئ أنّ العِذار: جانب اللِّحية، واستواء شعر الغلام، وعذار الرجل: شعره النابت في موضع العذار؛ وأنّ العذار الوارد في قول الشاعر هو الشعر النابت على جانب اللحية، وأنّه كان على هيئة حرف اللام.

وكان ممّا علّق به المحقِّقُ على هذين البيتين حاشيةٌ عزا فيها البيتين، وخرّجهما من مظانّهما. وذكر فيها تعليقاً على البيت الثاني نقله من حاشية المخطوط كما قال: «فيه تشبيه محسوس بمعقول، وهو قليل». وكان ممّا قاله فيها: «وقد وردت الهدى في متن المخطوط «الهُدا» بالألف الممدودة، ليشير إلى خلاف فهمه لها، فمن معاني «الهُدى» النهار، ولعلّه أراد أن ينبّه إلى هذا المعنى، فعدل إلى الرسم، بينما وردت في باقي المصادر بالمقصورة؛ إذ فُهِمت بمعنى الرشاد، وهو ضدُّ الغيّ».

هكذا قال المحقّقُ! وهذا تعقيب لا يسلم للتحقيق، فيه ما فيه. ذلك أنّ المقصود بـ «الهدا» في البيت الثاني من ذينك البيتين هو الرَّشادُ، وهو ضدُّ الغيّ. وهو ما تؤكّده التعليقةُ الواردة في حاشية النصّ المطبوع التي نقلها منه المحقّق «فيه تشبيه محسوس بمعقول، وهو قليل». وكتابةُ «الهدا» بألف طويلة وراءه فيما أرى تحقيقُ التوافق في الصورة في آخر البيتين لا غير.

ثمّ إنّ الألف في «الهُدى» على هيئة الياء، أو في «الهدا»، وهي ألف طويلة، = ألف مقصورة، والكلمة مقصورة. والتعبير عن الألف في «الهدا» بالألف الممدودة ليس من اصطلاح القدماء.

- عرَّف المحقّقُ [ص٥٩] بعبد الوهّاب الزّنجانيّ تعريفاً سرد فيه مؤلّفاته التي ذكر فيها ««المضنون به على غير أهله»، مع شرحه لابن عبد الكافي،...».

هكذا قال المحقّقُ. وعبارته توحي بأنّ كتاب (المضنون به على غير أهله) وشرحه كليهما لابن عبد الكافي، وأنّ الزنجانيّ ليس له فيهما شيء. وهذا ثمرة انتزاع الكلام من سياقه المقيّد؛ لأنّ الزركليّ ذكر في أعلامه - وهو من مصادر المحقّق في تعريفه بالزنجانيّ في هذه الحاشية - أنّ كتاب الزنجانيّ (المضنون به على غير أهله) مطبوع مع شرحه لابن عبد الكافي. وهو كلام واضحٌ بيّن لا لَبْس فيه، يميّز كتاب الزنجانيّ من كتاب ابن عبد الكافي؛ لكنّ المحقّق أهمل ذلك السياق المبين المقيّد الذي حدّدَ العلاقة بين كتاب الزنجانيّ وشرحه، فكان في كلامه تخليطٌ دالٌّ في جانب منه على خلاف الواقع.

- ذكر المؤلِّف [ص٦٢] فقرة نقلها ممّا نقله والده من كتاب صالح الأندلسيّ الرنديّ (الوافي في نظم القوافي)، تناول فيها أنواع الشعر (الأبحر) القديمة والمحدثة، عنون لها بـ«الفائدة الثانية»، دون أن يكون فيما سبق فقرة أخرى معنونة بـ«فائدة أولى». وهو ما عقّب عليه المحقِّقُ بحاشية قال فيها: «ولكن أين الفائدة الأولى؟ لعلّها الفقرة الأولى التي تبدأ بعد «مقدمة»».

قلت: الصحيح أنّ الفائدة الأولى ليست الفقرة التي تبدأ بعد كلمة «مقدمة»؛ لأنّ تلك الفقرة هي المقدّمة، وكيف تكون المقدّمة كذلك؟! بل هي الفقرة التي نقل فيها المؤلّف [ص٦٠-٦١] ما نقل من كتاب الزنجاني(معيار النظّار)،وعنونها بكلمة «تنبيه».

- عرَّفَ المحقّقُ [ص٦٢] في الحواشي ببعض ما عُرِّف في المتن من الأبحر المحدثة كالوسيط والوسيم والمعتمد التي عُرِّفت [ص٦٣-٦٥] ببيان تفعيلاتها العروضيّة، وصلاتها بالأبحر القديمة، مع التمثيل المناسب؛

وعرّفَ في [ص١٠٣حا ١] المستزاد الذي عرّفه المؤلّف في المتن، وبيّن نوعه بيان ظنّ وتخمين، ومثّلَ له بمثال من قوله. وبذلك كان في صنيعة المحقّق شيء من تَكرار.

- مثَّلَ المؤلّف [ص٦٩] للمسدّس من أنواع الهزج في الدائرة الفارسيّة ببيت فيه كما نصّ جناس مركّب. وقد عرَّفَ المحقّق بمصطلح «الجناس المركّب». وهذا حسن، به قام المحقّق ببعض ما يجب؛ لكنّه ترك ما ينبغي من تبيين ذلك الجناس في المثال الفارسيّ الذي ساقه المؤلّف تبييناً واضحاً، يدلّ القارئ على ما لا يمكن الاهتداء إليه إلّا إذا كان عارفاً باللغة الفارسيّة.

- عرّف المحقّقُ [ص٨٣] بالجامي (٨١٧-٨٩٨هـ) الذي مسّ سنةَ ولادته في حاشية التحقيق خطأ طباعيٌّ، فكانت (٧١٨)، وقال في ذلك التعريف: «عبد الرحمن بن أحمد الجامي، نور الدين، مفسِّرٌ،...له ديوان..، وشرح الكافية لابن الحاجب سمّاه «الدُّرَر الضيائية»،...».

وفي هذا التعريف أمران:

١- الاقتصارُ في تعريف الجامي على أنّه «مفسِّر»، متابعة للزركلي في أعلامه، مُخلٌّ؛ لأنّ الجاميّ، إلى ذلك، متصوّف وأديب وشاعر وعالم بالنحو، بل هو في بعض ذلك كالأدب والشعر أعرف وأشهر ممّا كان عليه في باب التفسير.

٢- اسم شرح الجامي لكافية ابن الحاجب هو «الفوائد الضيائيّة»، وعلى ذلك نصّ الجامي نفسه في مقدمة الشرح، وهو مطبوع معروف. وما ورد في حاشية المحقِّق من أنّه سمّاه «الدرر الضيائية» غيرُ معروف. وربّما كان ذلك ثمرة ترجمة حرفيّة من اللغة الفارسية، دون مراعاة واقع الحال. ويرجّح ذلك أنّ أحد مصدري المحقّق اللذين صرّح بهما في هذا التعريف كتابُ (فرهنك فارسي).

– عرَّفَ المحقّق [ص٨٤] المصراع، وهو الشطر من بيت الشعر، لورود هذا المصطلح في كلام المؤلّف دون أن يعرّفه.

وهذا عند النظر والتأمّل إخلال بما يقتضيه المنهج من تعريف الشيء حيث يرد أوّل مرّة، وقد ورد قبل ذلك غير مرّة بصيغة الجمع «مصاريع» [ص٨٠، ٨٢]، فحقُّه لذلك أن يُعرّفَ في الموضع الأوّل.

– ذكر المؤلّف في الكلام على «المواليا» [ص٨٦–٨٧]: أنّ متعلّميه من العبيد المتسلِّمين للعمارة والغلمان صاروا يُغنُّون به في رؤوس النخل وعلى سقي المياه، ويقولون في آخر كلّ صوت: «يا مواليا» إشارة إلى ساداتهم، فسُمّي بهذا الاسم.

وقد ورد في ذلك كلمة «صوت»، ولم ينتبه إليها المحقّقُ. وكان من الواجب أن يقف عندها، ويبيّن المقصود منها. والظاهر أنّ المقصود هنا الضرب من الغناء، فإنّ كلّ ضرب من الغناء صوت(٥).

– مثّلَ المؤلّف للمواليا [ص٨٧] ببيتين من نظمه، قامت أواخر أشطرهما على إهمال الإعراب: السكون، وهما:

يا من غدا وصلُهم لي أعظمَ الأوطارْ قلبي بقى عندكم يومَ النوى أو طارْ

لا والذي صيَّرَ الإنسان ذا أطوارْ ما أبصرَتْ مقلتي مُذْ غبتمُ أنوارْ

ثمّ قال: «وكثيراً ما يجعلونه ملحوناً، واللحن فيه حسن».

وقد علَّقَ المحقِّقُ على ذلك بقوله: «وجه اللحن عندهم أنّ كلمة «أطوار» يجب أن تكون «أطوارِ»؛ لأنّها مضاف إليه».

قلت: تعليقُ المحقّق يفتقر إلى الاستيعاب والإحكام؛ فقد كان ينبغي أن

(٥) تاج العروس، الزبيدي، تح عبد العليم الطحاوي، ط٢، ١٩٨٧، مطبعة حكومة الكويت، (صوت) ٤/ ٦٠٠.

يبيّن المراد بـ«اللحن» في «المواليا» عامّة، ثمّ يبيّن موضع ذلك في المثال ووجهه. والمقصود من اللحن هنا الإخلال بقواعد العربيّة، ولاسيّما في إهمال الإعراب، أي حركة أواخر الكلم. ثمّ إنّ اللحن في مواليا طاهر الجزائريّ كان في آخر كلّ شطر من أشطره الأربعة، ولم يقتصر على ما ذكره المحقّق، أي على كلمة «أطوار» في الشطر الثالث.

- كان ممّا نقله المؤلِّف [ص٩١-٩٢] مصرِّحاً من كتاب (سبحة المرجان) شاهداً على فرع من بحر السريع في العربيّة يكون على (مفاعلن مفتعلن فَعْلُن) - قولُ الشاعر:

أجَلْ لعمري صدق القائلْ إنّك حقٌّ وهُمُ الباطلْ

الذي عُزيَ في الأصل كما عُزي في (سبحة المرجان) إلى ابن مجير البغدادي، الذي عُرِّفَ به ثمّة بأنّه «من شعراء الدمية»، وقد أردف المؤلّف كلمة «الدمية» بعبارة «اسم تاريخ»، وهي مفسّرة شارحة، كأنّه يشير بها إلى موضوع هذا الكتاب.

وقد علَّق المحقّق على ذلك بقوله: «ورد في متن المخطوط «ابن مُجير البغدادي» والظاهر أن الشيخ طاهراً الجزائريّ قد نقل الاسم عن سبحة المرجان، ولم يرجع إلى دمية القصر للباخرزي مع أنّه وضَّحَ معنى «الدُّمية»، فأشار بين معترضتين أنّه (اسم تاريخ)، والصواب أنّه «ابن نِحرير البغدادي»، وقد ترجم له الباخرزي، وممّا قاله: «شيخٌ نسر لقمان عنده فُرَيخ، وقد حُجِب بصرُه وكُفّ،...، تقطر من لسانه البذاءة،..». وقد ذهب محقِّق دمية القصر إلى أنّه ابنُ بحر بن البغداديّ....».

وإذا كان في كلام المحقّق تحقيق جيّد، دفع به التحريفَ الذي أصاب اسم الشاعر في النسخة المطبوعة، وفي (سبحة المرجان)؛ فإنّ فيه ما لا يسلّم به، ممّا ينبغي التنبيه عليه وإقامته على وجهه:

١- السكوت عن إشارة المؤلّف إلى موضوع كتاب (الدُّمية): «وهو اسم تاريخ»، وقد عبّر عنه المحقّق في الحاشية بتوضيح معنى الدمية!، وهو سكوت دالٌّ على رضًى وقبول - خلافُ الواجب؛ لأنّ (دمية القصر) ليس كتاباً في التاريخ، بل هو كتاب أدب وطبقات، كان ذيلاً لكتاب (يتيمة الدهر)، وعُني بتراجم الشعراء والأدباء في عصره.

٢- تعريف المحقّق بابن نحرير البغداديّ لم يبلغ حدّ الكفاية؛ فليس فيه ما يدلّ على اسمه، أو على زمانه الذي كان فيه، أو على مكانته في الشعر والأدب، وهذا من أهمّ ما ينبغي أن يكون في ترجمته والتعريف به. فكأنّ المحقّق استغنى عن البحث والنظر بما قاله الباخرزي في ابن نحرير في عبارة إنشائيّة مكتظّة بالمبالغة ليس فيها كبير غَناء. ولو أجاب المحقّقُ القارئ إلى طلبته لعرف أنّ الشاعر هو محمّد بن المظفَّر بن عبدالله بن مظفّر بن نحرير، أبو الحسين البغداديّ الخِرَقيّ، شاعر مشهور نديم، صاحب نثر ومعان بديعة وغزل عذب ومدح وهجاء. وقول الذهبيّ فيه: لا يكاد يوجد ديوانه - ربّما دلّ على أنّ له ديواناً مفقوداً. كانت ولادته سنة ٣٧٧هـ، ووفاته سنة٤٥٥هـ[٦].

التمهيد:

مهّد المحقّق للرسالة التي حقّقها بتمهيد يضارع الدراسة، ذكر في أوّله ذكراً عامًّا دخولَ طريقة الخليل بن أحمد الفراهيدي في تحليل الأوزان العروضية في الفارسية، وامتداد تلك الأوزان التي ابتكرها الخليل إلى اللغات الفارسية والهندية والتركيّة، ثمّ ذكرَ شيئاً من تاريخ التأليف في

(٦) انظر في ترجمته وشعره: تاريخ الإسلام، الذهبي، تح د. عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي - بيروت، ط١، ١٩٩٤، ٣٠/ ٣٨٨-٣٩٠، ٣٥/ ٧٥؛ والوافي بالوفيات، الصفدي، تح أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ٢٠٠٠، ٥/ ٢٥-٢٧.

عروض الفرس، مع بيان بعض ما أُلِّفَ فيه قديماً، وبيان بعض ما كان من خلاف في صلة عروض الفرس بعروض العرب؛ ثمّ انتقل إلى عرض مادّة الرسالة عرضاً موجزاً كان يغذوه أحياناً بشيء من آراء المحدثين التي تضيء بعض ما كان في الرسالة أو تؤيّده، كما يبدو ذلك للمحقّق أو يقدّره تقديراً. ثمّ قفّى المحقّقُ ذلك ببيان البحور القارسيّة. حتّى إذا انتهى من ذلك انتقل إلى الكلام على المؤلّف الشيخ طاهر الجزائريّ: أصله ونشأته، وعلمه وعمله، وأخلاقه وعاداته، وغريب عاداته، وتآليفه وتحقيقاته.

وهذا التمهيد، على ما فيه من فوائد وإضاءات جيدة، لم يسلم من الملاحظات. ومن ذلك:

١- مخالفة المنهج المعروف في سياقة بعض ما كان فيه، من تقديم الكلام على المؤلِّف ومؤلَّفاته على الكلام على النصّ المحقّق، وبيان ما فيه؛ إذ خرم المحقّق ذلك حين قدّم الكلامَ على الرسالة التي حقّقها.

٢- خلُوُّ كلام الباحث على الرسالة من تناول بعض ما ينبغي تناولُه كالمصادر والمنهج. بل كان على الباحث قبل ذلك أن ينبِّهَ على ما كان في عنوان الرسالة بين الغلاف الخارجيّ الذي ضمّ عنوانيِ الرسالتين (تمهيد العروض إلى فنِّ العروض) و(إتمام الأنس في عروض الفرس) معاً، وبين صدر الرسالة الذي كان فيه (إتمام الأنس بعروض الفرس)؛ من اختلاف يسير. فهل كان وراء تغيير العنوان في الغلاف هوًى من الطابع، أو حاجة طباعيّة؟.

٣- افتقارُ الكلام على طاهر الجزائريّ ومؤلفاته إلى الاستيعاب والإحكام. ومن الأمثلة الدالّة على ذلك:

- خلوُّ التعريف بالمؤلِّف طاهر الجزائريّ من بيان اختياره عضواً في المجمع العلمي العربي بدمشق. والإشارةُ إلى ذلك حسن. وإشارةُ الكلمة

التي وقعت تحت الصورة الشخصيّة [ص٤٩] «صورة الشيخ طاهرٍ في مكتب أمين مجمع اللغة العربيّة بدمشق» = لا تغني عن ذلك. على أنّ تلك الصورة خلت ممّا يدلّ على كون الشيخ طاهر الجزائريّ في مكتب أمين المجمع، أو يشير إليه!.

- عدمُ اطّراد كلام الباحث على مؤلّفات الجزائريّ في بيان حالها من حيث الموضوعُ، أو من حيث كانت مطبوعة أو مخطوطة أو مفقودة.

- خلُوُّ الكلام على مؤلَّفات الجزائريّ من بعض تلك المؤلّفات. ومنها: رسالة (حديقة الأذهان في حقيقة البيان) التي حقّقها أ. عدنان عمر الخطيب، وصدرت عن مجمع اللغة العربيّة بدمشق عام ٢٠٠٩. ورسالة (تقريب المجاز إلى مسائل المجاز) التي نشرها محقّقة أ. عدنان عمر الخطيب في مجلة التراث العربي بدمشق، ع ١٠٨، ٢٠٠٧. وكتاب (تثقيف سمر الخطّ) الذي نصّ عليه المؤلّف في رسالة (إتمام الأنس في عروض الفرس)، وخلت من ذكره مظانُّ ترجمة المؤلّف. وذكرُ الباحث لهذا الكتاب في موضع بيان مادّة الرسالة [ص١٦] لا يغني عن سرده في موضعه المناسب من التمهيد.

٤- وقوع بعض ما لا يحسن الاطمئنان إليه في هذه الدراسة من آراء وأحكام لا تثبت للنقد، استنتجها المحقّق ممّا في الرسالة وانتهى إليها عن غير تلبّث وتدبّر واستيعاب.

وهذه أمثلة بدت لي من ذلك:

- ذكر المحقِّقُ في التمهيد [ص٨-٩] شيئاً من اختلاف الرأي فيما كان عليه عروض الفرس من تأثُّر بعروض العرب، ما بين مُقرٍّ بذلك يرى كبير تأثُّر عروض الفرس منذ النشأة الأولى بعروض العرب، ومحاكاة أوزانهم، وأخذ مصطلحاتهم، وهو ما يكاد يكون إجماعاً، لم ينكره كما نقل الباحث

ثمّة إلّا البيروني في كتابه (تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة)؛ – وبين منكرٍ يطعن في نسبة علم العروض إلى الخليل بن أحمد، ويرى أنّ العرب اقتبسوا هذا العلم من الأقوام الآريّة، ثمّ نظموا عليه مبادئ عروضهم، وأنّ عروض العرب ليست التي راجت في بلاد الفرس، وأنّ المصطلحات التي استخدمها الفرس في ذلك عربيّة في ألفاظها، لا في أصولها، معتدًّا في ذلك بأنّ البيروني يتبنّاه.

وقد تخذ المحقّقُ ذلك رابطاً يصله بالكلام على رسالة طاهر الجزائري، إذ رآه دافعاً له إلى تأليفها، فقال [ص٩]: «وقد دفعت الالتباسات التي أُثيرت حول هذه المسألة بالشيخ طاهر الجزائري لتأليف هذه الرسالة التي تكشف اللَّبس عن عروض الفرس».

وهذا عند التحقيق لا يصحّ؛ فليس في الرسالة ما يدلّ على ذلك نصًّا أو إشارة، والمؤلّف لم يتطرّق إلى شيء له صلة بهذه القضيّة. على أنّ الشواهد الدالّة على علاقة التأثير بين العروضين في هذه الرسالة ظاهرة تشهد برأي المؤلّف وتؤيّده.

وإلى ذلك كان من الواجب التحقُّقُ ممّا نُسِبَ إلى البيروني. ولو نهض المحقّقُ لذلك لعرف أنّ البيروني عُنيَ في كتابه بعروض الهند التي حاول أن يبيّنها ويوضّحها في ضوء عروض العرب، ولم يتطرّق إلى علاقة عروض الفرس بعروض العرب البتّة في نصٍّ أو إشارة، وأنّه أشار إلى احتمال إفادة الخليل بن أحمد من عروض الهند، إذ قال(٧):«وإنّما طوّلتُ في الحكاية، وإنْ نزرت عائدتها ليشاهد اجتماع الخفاف،...، وليُعرَف أنّ الخليل بن

(٧) تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة، البيروني، دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد الدكن – الهند، ١٩٥٨، ١١٥.

أحمد كان موفّقاً في الاقتضابات، وإن كان ممكناً أن يكون سمع أنّ للهند موازين في الأشعار كما ظنَّ به بعضُ الناس».

وهذا النصُّ من كلام البيرونيّ دالٌّ على أنّه قدَّرَ تقديراً إمكانَ اطّلاع الخليل بن أحمد على عروض الهند، وإفادته منها، دون أن يبلغ في ذلك الرأي أو التقدير حدَّ القطع واليقين. وممّا يؤيّد ذلك من كلام البيروني وسْمُ الرأي الذي عزاه إلى «بعض الناس» بالظنّ. ومن ثَمَّ يجب أن يُذكَر رأيُه في سياقه، مقيَّداً بدرجة الاحتمال، وألّا يُحمَّلَ ما لا يدلّ عليه، ولا يقتضيه كلامه.

– نصّ المحقّق في أثناء عرض مادّة الرسالة [ص١٥] على أنّ المؤلّف ردّ بحري الفريد والعميد إلى الهزج.

وهذا عند التحقيق قول من تابع النصّ على ما شابَهُ، ولم يتأمّلِ الكلام ولم يُقِمه على وجهه. ذلك أنّ المؤلّف نصّ [ص٧٩] على أنّ «الفريد» نوع من الهزج عند الفرس، ومثّل له، وقطّع المثال تقطيعاً عروضيًّا يوافق ذلك ويناسبه؛ ثمّ أردفه بـ«العميد»، فقال: «وكذلك «العميد»، وقد جعلوا وزنه (مستفعلاتن مستفعلاتن فَعْلن)، ومثاله:

يا قوم. أنا الصَّبُّ الـ ـمعنَّى وحـ ـدي ما عند. كم منَ الـ ـهوى ما عنـ ـدي

مفعـول. مفـاعيلن. مفـاعيلن. فَـعْ مفعـول. مفـاعلن. مفـاعيلن. فَـعْ»

وهذا الكلام بسياقه، وتقطيع البيت المثال كما ورد في الأصل = دالٌّ على أنّ «العميد» من الهزج. لكنّ التأمّل والتحقيق ينفيان هذا من وجهين:

١ – كيف يكون «العميد» من الهزج، وقد نصّ المؤلّف على أنّ وزنه (مستفعلاتن مستفعلاتن فَعْلن)، وهو وزن منبتُّ الصلة بالهزج؟!.

٢– تقطيعُ المثال الذي ساقه المؤلّف للعميد على وجهه الصحيح كما ذكرت آنفاً، لا على ما كان عليه من خطأ في الأصل تابعه عليه المحقّق، يؤكّد صلته بالوزن الذي نصّ عليه المؤلّف، ويقطع صلتَه بالهزج.

– نسب المحقّق في الكلام على موضوع الرسالة [ص١٦] إلى المؤلّف طاهر الجزائريّ أنّه «تحدّث عن ابتداع الهند للمثنويّ، واتّباع المتقدّمين من العرب لها في ذلك، قاصرين استخدامهم له على الرجز فحسب».

وهذا الكلام لا يُسلَّم به من وجهيه:

١– لم يذكر المؤلّف نصًّا أو إشارةً أنّ المثنويَّ ابتداع هنديٌّ؛ بل لم يذكر هو نفسه شيئاً عن المثنويّ في عروض الهند، لكنّه نقل [ص٩٢] كلاماً لآزاد في (سُبحة المرجان) جاء فيه: «وهذا الفرع من السريع جاء في الهنديّة أيضاً، ويسمُّونه «جوبائي» وينظمون المثنويّ في هذا الوزن،».

وهذا النصّ يدلّ على أنّ المثنويّ في الهند يُنظَم على فرع من بحر السريع معيّن، يسمُّونه «جوبائي»؛ ولا يدلّ، ولو إشارة، على أنّه ابتداع هنديّ.

٢– تعقيب المؤلّف الذي نصَّ فيه على استعمال «المتقدّمين»، وهو يعني العرب المتقدّمين، للمثنويّ؛ واقتصارهم على بحر الرجز فيه فيما عثر عليه – لا يدلّ على اتّباع المتقدّمين من العرب لأهل الهند، وتقليدهم فيه. وربّما كان وراء هذا التعقيب نفيُ ما قد يُتوهَّم من كلام آزاد من ابتداع أهل الهند للمثنويّ، والتنبيهُ على قدم استعمال المثنويّ عند العرب تنبيهاً يقطع صلة اتّباع أهل الهند في ذلك.

– نصّ المحقّق في آخر عرض مادّة الرسالة [ص١٧]، مشيراً إلى شيء من منهج المؤلّف، على أنْ «قد ذيَّلتِ الأمثلةُ كلَّ جزئيّة أتى عليها من مبتدأ الرسالة إلى منتهاها».

وهذا إطلاق لا يصحّ، والصحيح أنّه غالب أو أغلبيّ. وقد نبّهت قبلاً على شيء ممّا خالف فيه المؤلّف ذلك.

الفهارس:

وممّا خدم به المحقِّقُ هذه الرسالةَ فهرستُ ما قدّر الحاجةَ إلى فهرسته من مادّتها من شواهد وأمثلة شعريّة ومصطلحات عروضيّة وأعلام. بيد أنّه لم يُوفِ على الغاية في ذلك. ومن الأمثلة الدالّة على ذلك:

١- الغفلة عن فهرسة مصطلح «المصراع» الوارد مفرداً أو جمعاً في غير موضع من الرسالة.

٢- سرد مصطلح «المستزاد» في فهرس المصطلحات ما بين مصطلحي «المسدّس»، و«المسدّس الأخرب». وحقُّه أن يكون قبلهما معاً.

٣- عدم استيعاب مواضع ورود بعض ما فُهرِس، كمصطلحي الضَّرب والعروض اللذين فات المحقِّقَ أن يذكر أحد مواضع ورودهما (ص٨٤)؛ واسم الشاعر البهاء زهير الذي غفل المحقِّقُ عن موضع وروده الثاني في الرسالة (ص٨٦).

وآخرُ ما ينبغي التنبيه عليه أشياءُ من الخطأ اللغويّ والنحويّ تسلّلَت إلى لغة المحقّق، في ضبط النصّ والحواشي والتعليقات والدراسة، أحصيت أمثلتها في أزيد من عشرين موضعاً. ولا شكّ عندي في أنّ بعض ذلك من جَور التطبيع وعدواه.

وهذه الإشارة تكفيني الاستدلال والتمثيل، اللذين انصرفتُ عنهما خشيةَ الطول والإملال، بعد ما امتدَّ الكلام وطال. على أنّ ذلك كلَّه، وما كان مثله ممّا نبّهت عليه، لا يمحق في رأيي ما بدا في تحقيق المحقّق من أمارات الإحسان والجودة. وربّما كان عذره في بعض ذلك، قليلٍ أو كثير، أنّها تجربته الأولى في هذا الباب.

* * *

المصادر والمراجع

- إتمام الأنس في عروض الفرس، طاهر الجزائريّ، تح. محمد نعيم الميداني، مكتبة دار الدقّاق – دمشق، ٢٠١٦م.
- إتمام الأنس في عروض الفرس، طاهر الجزائريّ، ملحقة برسالة تمهيد العروض إلى فنّ العروض، مطبعة ولاية سورية – دمشق، ١٣٠٤هـ-١٨٨٦م.
- تاج العروس، الزبيدي، ج ٤، تح. عبد العليم الطحاوي، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٩٨٧م.
- تاريخ الإسلام، الذهبي، تح. د. عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي – بيروت، ط١، ١٩٩٤م.
- تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة، البيروني، دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد الدكن – الهند، ١٩٥٨م.
- الوافي بالوفيات، الصفدي، تح. أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

* * *